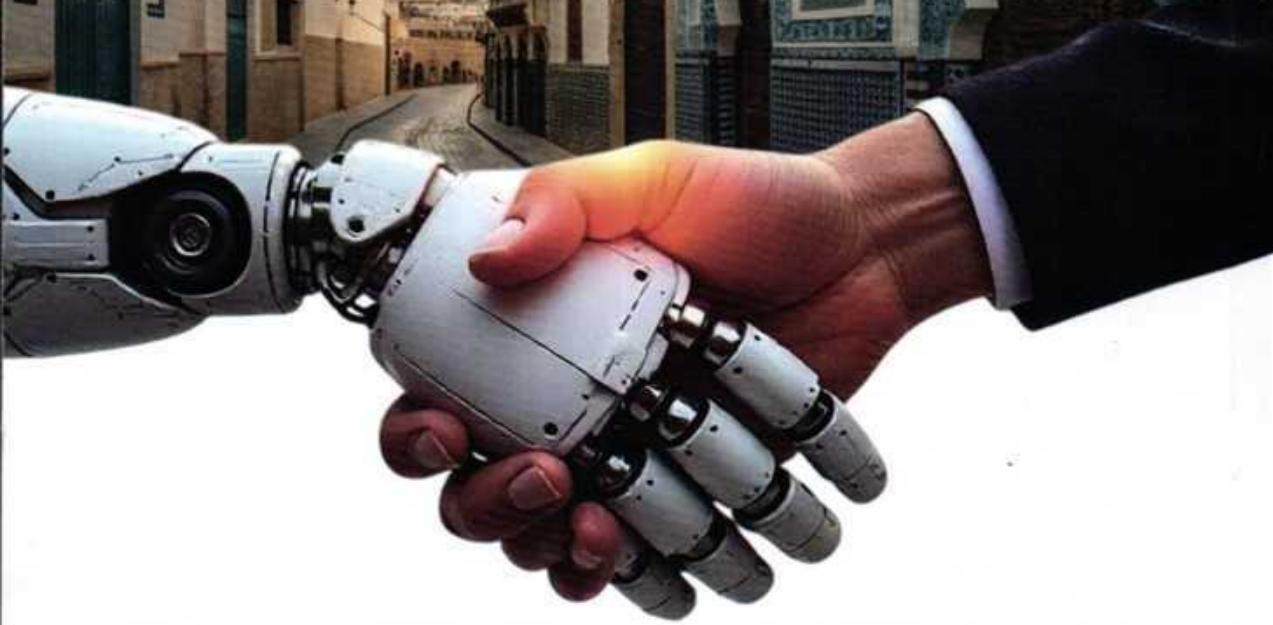


نصر الدين ايناو

دكتور في الحقوق

مستشار بمحكمة الاستئناف بوجدة

واقع الرقمنة في المعاملات العقارية



تقديم : د. عبد الرزاق حباني

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول، وجدة

الطبعة الأولى 2025

الفهرس

5.....	تقديم
9.....	مقدمة
الباب الأول: آليات تكريس الرقمنة، وتحلياتها على مستوى توثيق المعاملات العقارية.....25	
الفصل الأول ماهية الرقمنة وآليات تكريسها مؤسساتيا وتشريعيا.....29	
المبحث الأول مفهوم الرقمنة وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة.....30	
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وأهدافها.....30	
الفقرة الأولى: تعريف الرقمنة.....31	
أولاً: المفهوم العام للرقمنة.....31	
ثانياً: الرقمنة والقانون.....34	
ثالثاً: رقمنة المعاملات العقارية.....36	
الفقرة الثانية: أهداف الرقمنة.....40	
أولاً: اعتماد الأساليب الحديثة في المعاملات الإدارية.....40	
ثانياً: تبسيط المساطر الإدارية.....41	
ثالثاً: تحقيق الشفافية والمساواة بين المرتفقين.....43	
رابعاً: تطوير التواصل الإداري.....45	

المطلب الثاني: تمييز الرقمنة عن بعض المفاهيم المشابهة	46
الفقرة الأولى: الرقمنة والذكاء الاصطناعي	47
الفقرة الثانية: الرقمنة والعقود الذكية	53
أولاً: مفهوم العقد الذكي المدمج في تقنية البلوكتشين	54
ثانياً: مدى إمكانية تصور إعمال العقود الذكية في نطاق المعاملات العقارية	60
المبحث الثاني آليات تكريس الرقمنة مؤسساتيا وتشريعيا	64
المطلب الأول: تكريس الرقمنة على المستوى المؤسسي	64
الفقرة الأولى: أهم الاستراتيجيات المكرسة للرقمنة	64
أولاً: المخطط الخاسي 1999-2003.....	65
ثانياً: استراتيجية المغرب الإلكتروني 2005-2010.....	65
ثالثاً: استراتيجية المغرب الرقمي 2013.....	66
رابعاً: استراتيجية المغرب الرقمي 2020.....	67
خامساً: الخطة الوطنية لصلاح الإدارة 2018/2021.....	67
سادساً: استراتيجية المغرب الرقمي 2030.....	69
الفقرة الثانية: دور وكالة التنمية الرقمية في تكريس الرقمنة	70
المطلب الثاني: تكريس الرقمنة على المستوى التشريعي	76
الفقرة الأولى: تكريس رقمنة الخدمات الإدارية	76
أولاً: القانون رقم 55.19، المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية	77
ثانياً: القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	78
ثالثاً: القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني	80

رابعا: المرسوم المتعلقة بالصفقات العمومية.....	82
خامسا: مرسوم 10 ديسمبر 2018 المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات التدبير الإلكتروني لعمليات التحفظ العقاري والخدمات المرتبطة بها	83
الفقرة الثانية: تكريس رقمنة مختلف المعاملات القانونية أولا: القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية	85
أولا: القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية	85
ثانيا: القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي	88
ثالثا: القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك	89
رابعا: القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية	90
الفصل الثاني تجليات الرقمنة على مستوى توثيق المعاملات العقارية	93
المبحث الأول واقع التعاقد الإلكتروني في المعاملات العقارية	94
المطلب الأول: الأحكام العامة للتعاقد الإلكتروني	94
الفقرة الأولى: ماهية العقد الإلكتروني	95
أولا: التعريف التشريعي للعقد الإلكتروني	97
ثانيا: التعريف الفقهى للعقد الإلكتروني	100
ثالثا: خصائص العقد الإلكتروني	101
الفقرة الثانية: التوقيع الإلكتروني	103
أولا: مفهوم التوقيع الإلكتروني	103

109.....	ثانياً: صور التوقيع الإلكتروني.....
114.....	المطلب الثاني: واقع التوثيق الإلكتروني للعقود العقارية.....
114.....	الفقرة الأولى: مدى إمكانية توثيق العقود العقارية إلكترونيا.....
121.....	الفقرة الثانية: المقتضيات القانونية المعرقلة لإمكانية التوثيق الإلكتروني للعقود العقارية.....
122.....	أولا - المقتضيات القانونية الخاصة بالموثقين:.....
124.....	ثانياً: المقتضيات القانونية الخاصة بالعدول.....
129.....	ثالثاً: المقتضيات القانونية الخاصة بالمحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.....
132.....	المبحث الثاني: واقع الرقمنة على مستوى المساطر الإدارية المواكبة لتوثيق العقود العقارية.
132.....	المطلب الأول: تجليات الرقمنة على مستوى علاقة محري العقود العقارية بالهيئات ذات الصلة.....
133.....	الفقرة الأولى: تجليات الرقمنة على مستوى علاقة محري العقود العقارية بالمحافظة العقارية.....
135.....	أولاً: بخصوص الموثقين.....
141.....	ثانياً: بخصوص العدول.....
142.....	ثالثاً: بخصوص المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض.....
144.....	الفقرة الثانية: تجليات الرقمنة على مستوى علاقة محري العقود العقارية بباقي الإدارات ذات الصلة.....
144.....	أولاً: واقع الرقمنة على مستوى العلاقة بين الموثق بتصديق الأيداع والتدبير.....
148.....	ثانياً: واقع الرقمنة على مستوى علاقة محري العقود العقارية بالمديرية العامة للضرائب.....

ثالثاً: واقع الرقمنة على مستوى علاقة محري العقود العقارية بالخزينة العامة للملكة.....	152
المطلب الثاني: تجليات الرقمنة على مستوى بعض المساطر الخاصة بالتعمير والسكن.....	154
الفقرة الأولى: واقع الرقمنة على مستوى مساطر رخص التعمير والبناء.....	154
أولاً: أهم رخص التعمير والبناء.....	156
ثانياً: واقع التدبير الرقمي لرخص التعمير والبناء.....	160
الفقرة الثانية: تجليات الرقمنة على مستوى دليل القيم التجارية للعقارات، ومسطرة اقتناء السكن المدعم.....	166
أولاً: رقمنة دليل القيم التجارية للعقارات.....	166
ثانياً: رقمنة مسطرة اقتناء السكن المدعم.....	169
الباب الثاني: واقع رقمنة المعاملات العقارية المرتبطة بالتحفيظ ومتغيرات حاليها القانونية.....	175
الفصل الأول واقع التدبير الرقمي لعمليات التحفيظ العقاري.....	179
المبحث الأول إجراءات التدبير الرقمي لمسطرة التحفيظ العقاري.....	180
المطلب الأول: رقمنة إيداع مطالب التحفيظ وإشهارها.....	180
الفقرة الأولى: الإيداع الإلكتروني لطلب التحفيظ.....	181
أولاً: شكليات الإيداع الإلكتروني لطلب التحفيظ.....	184
ثانياً: آثار الإيداع الإلكتروني لطلب التحفيظ.....	188
الفقرة الثانية: واقع التدبير الإلكتروني لعمليات الإشهار والتحديد.....	193
أولاً: الإشهار الإلكتروني.....	193

ثانياً: التدبير الرقمي لعمليات التحديد.....	198
المطلب الثاني: التدبير الرقمي للتعرضات الواردة على مطالب التحفظ إدارياً وقضائياً	
الفقرة الأولى: واقع التدبير الإلكتروني للتعرض على مطلب التحفظ	
خلال المرحلة الإدارية.....	205
أولاً: شكليات تقديم التعرض الإلكتروني	207
ثانياً: آثار تقديم التعرض الإلكتروني.....	212
الفقرة الثانية: واقع وأفاق التدبير الإلكتروني للمنازعة في مطلب التحفظ خلال	
المرحلة القضائية.....	217
أولاً: اختصاص البت في المنازعات المرتبطة بالتدبير الإلكتروني للتعرضات	
خلال المرحلة الإدارية.....	218
ثانياً: واقع وأفاق الإحالة الرقمية لملف التحفظ على المحكمة المختصة	222
المبحث الثاني: واقع التدبير الرقمي لإجراءات تأسيس الرسوم والسجلات	
العقارية.....	227
المطلب الأول: واقع التدبير الرقمي لتأسيس الرسوم العقارية وتسليم الشهادات	
العقارية.....	227
الفقرة الأولى: تأسيس الرسم العقاري ونظيره بطريقة إلكترونية.....	228
أولاً: تأسيس الرسم العقاري ونظيره بطريقة إلكترونية.....	230
ثانياً: إمكانية سحب نظير الرسم العقاري بطريقة إلكترونية.....	233
الفقرة الثانية: تسليم الشهادات العقارية بطريقة إلكترونية.....	237
أولاً: تسليم شهادة الملكية بشكل إلكتروني.....	239
ثانياً: تسليم باقي الشهادات العقارية بشكل إلكتروني	240

ثالثا: تسليم نسخ الوثائق المودعة والاطلاع على المعطيات العقارية بشكل إلكتروني.....	242
رابعا: التحقق من صحة الشهادات المسلمة بشكل إلكتروني.....	244
المطلب الثاني: واقع التدبير الرقمي للسجلات العقارية	246
الفقرة الأولى: سجل الإيداع الإلكتروني.....	246
الفقرة الثانية: واقع التدبير الرقمي لسجلات الأرشيف والوكالات.....	253
أولا - التدبير الإلكتروني للأرشيف.....	253
ثانيا - التدبير الإلكتروني للوكالات.....	259
الفصل الثاني: الحماية القانونية للمعاملات العقارية الرقمية، وواقع التقاضي الإلكتروني بشأنها	267
المبحث الأول الحماية القانونية للمعاملات العقارية الرقمية	268
المطلب الأول: حماية التوقيع الإلكتروني المرتبط بالمعاملات العقارية الرقمية.....	268
الفقرة الأولى: الحماية التقنية للتواقيع الإلكترونية	269
أولا: تقنية التشفير.....	270
ثانيا: الجهات المكلفة بمراقبة وتقديم خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.....	275
الفقرة الثانية: الحماية الجنائية للتواقيع الإلكترونية	284
أولا: الجرائم المرتكبة من قبل مقدمي خدمات الثقة	281
ثانيا: الجرائم المرتكبة من قبل المستفيدين من خدمات الثقة	283
ثالثا: الجرائم المرتكبة من قبل مقدمي خدمات التشفير.....	283
المطلب الثاني: حماية المعطيات الشخصية المرتبطة بالمعاملات العقارية الرقمية	287

الفقرة الأولى: المعطيات الشخصية المشمولة بالحماية.....	288
أولاً: نطاق تطبيق القانون رقم 09.08، وماهية المعطيات الشخصية المعالجة.....	288
ثانياً: مدى سريان مقتضيات القانون رقم 09.08 على المعطيات الشخصية المربطة بالمعاملات العقارية الرقمية.....	293
الفقرة الثانية: أوجه الحماية المقررة للمعطيات الشخصية المرتبطة بالمعاملات العقارية الرقمية.....	296
أولاً: الحماية المؤسسية للمعطيات ذات الطابع الشخصي.....	297
ثانياً: الحماية الضرورية للمعطيات ذات الطابع الشخصي.....	300
ثالثاً: القواعد العامة المانعة لإفشاء سرية البيانات المرتبطة بالمعاملات العقارية الرقمية.....	307
المبحث الثاني واقع التقاضي الإلكتروني بشأن المعاملات العقارية.....	311
المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه.....	311
الفقرة الأولى: مفهوم التقاضي الإلكتروني.....	312
الفقرة الثانية: خصائص التقاضي الإلكتروني.....	320
أولاً: حلول المستندات الإلكترونية محل المستندات الورقية.....	320
ثانياً: تقديم مختلف الخدمات إلكترونياً.....	321
ثالثاً: الاعتماد على الوسيط الإلكتروني.....	322
رابعاً: تحسين جودة الخدمات وسرعة البت فيها.....	322
خامساً: تحسين شروط العمل لمختلف المتدخلين في عملية التقاضي.....	325
سادساً: تعزيز قيم التزاهة والشفافية.....	325

المطلب الثاني: واقع التدبير الإلكتروني لإجراءات الدعوى العقارية.....	329
الفقرة الأولى: الإجراءات الأولية السابقة لتبلغ الأطراف.....	329
أولاً: على مستوى إحداث منصة إلكترونية لتبادل المعطيات بين المحكمة وبباقي المعنين.....	331
ثانياً: على مستوى إيداع المقالات الافتتاحية للدعوى.....	332
ثالثاً: على مستوى تعيين القاضي المقرر، أو القاضي المكلف بالقضية.....	334
الفقرة الثانية: واقع التبليغ الإلكتروني والإجراءات اللاحقة له.....	338
أولاً: التبليغ الإلكتروني.....	338
ثانياً: مناقشة القضية وإصدار الحكم إلكترونيا.....	342
ثالثاً: الإجراءات الإلكترونية لتنفيذ الحكم المدني.....	346
خاتمة	349
لائحة المصادر والمراجع	357
الفهرس	383

”... ولما كان قطاع العقار يعتبر من أهم القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بالتقنولوجيا الرقمية، بحيث غزت هذه الأخيرة مختلف أنشطته بداية من مرحلة التسويق، ومروراً بمرحلة التفاوض والتوثيق ونقل الملكية، حيث أصبح كل ذلك يتم بوسائل إلكترونية وتقنيات جديدة ومتقدمة، فإن المغرب حاول أيضاً مواكبة هذا الأمر باعتماد الرقمنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة على مستوى مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها ذات الصلة بالمعاملات العقارية، وذلك بغية تحقيق الأمن العقاري كرافعة للتنمية والاستثمار، وأساساً لخلق الثروة وتحقيق مصالح الفرد والجماعة...“



الرواشد للنشر والتوزيع
شارع الزرقطوني عمارة السعادة
رقم 77 الطابق الأول وجدة

الثمن : 140 درهم



9 789920 234672